مرسوم اتحادي رقم (49) لسنة 2021
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية غينيا بيساو للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار

نحن خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُــودق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية غينيا بيســاو للتشــجيع والحماية المتبادلة للاســتثمار، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 7 أغسطس 2019، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة في أبوظبي:

بتــاريخ : 28 / شـعـبان / 1442هـ

الموافـق : 11 / أبـريــل / 2021م

اتفاقية

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

وحكومة جمهورية غينيا بيساو

للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية غينيا بيساو المشار إليهما فيما بعد "الطرفين المتعاقدين"،

رغبة منهما في تعزيز تعاون اقتصادي أعظم بينهما فيما يتعلق بالاستثمارات التي يقوم مستثمرون من طرف متعاقد واحد في إقليم دولة الطرف المتعاقد الاخر؛

اعترافا منهما بأن تعزيز والحماية المتبادلة لمثل هذه الاستثمارات سيؤدي إلى تحفيز الأنشطة التجارية ذات المنفعة المتبادلة وزيادة الرخاء في كلا الطرفين المتعاقدين؛

واعترافا منهما ان إطار عمل مستقر للاستثمار سيعظم من الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية وتحسين المستويات المعيشية في كلا الطرفين المتعاقدين؛

فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

تعريفات

لغرض هذه الاتفاقية:

1. يعني المصطلح استثمار جميع أنواع الأصول التي يتملكها بشكل مباشر او غير مباشر ويستثمرها مستثمرون من طرف متعاقد واحد في إقليم دولة الطرف المتعاقد الاخر وفقا لقوانينه وتشريعاته، وتشمل بالأخص:

أ) الأموال المنقولة وغير المنقولة وأيضا أي حقوق أخرى، مثل الرهونات، التعهدات، حق الاستعمال والحقوق المشابهة؛

ب) شركة، حصص، أسهم، سندات دين والاشكال الأخرى من المشاركة في شركة؛

ج) سندات دين، سندات، قروض والاشكال الأخرى للدين؛

د) مطالبات مالية او أي أصول أخرى أو أداء ذات قيمة اقتصادية؛

هـ) حقوق ملكية فكرية او صناعية، بما فيه الحقوق المتعلقة بحقوق النشر، براءات الاختراع، العلامات التجارية، الاسماء التجارية، التصاميم الصناعية، العمليات التقنية والدراية والشهرة ذات الصلة بالاستثمار، و

و) الحقوق الممنوحة قانونا او بموجب عقد مثل الامتياز، التراخيص، الاذونات او التصاريح. الموارد الطبيعية غير مشمولة بهذه الاتفاقية في حالة دولة الامارات العربية المتحدة.

المطالبات مالية التي تنطوي على نوع الفائدة المنصوص عليها في الفقرات(أ) إلى (و) أعلاه لا تشمل:

أ- العقود التجارية لبيع السلع او الخدمات من قبل مواطن او شركة من طرف متعاقد الى مواطن او شركة في إقليم الطرف المتعاقد الاخر؛ أو

ب- تمديد الائتمان فيما يتعلق بصفقة تجارية، مثل التمويل التجاري.

بهدف التأهل كاستثمار لأغراض هذه الاتفاقية، يجب ان تتوفر للأصل سمات الاستثمار، بما في ذلك مدة معينة، الالتزام براس مال أو موارد أخرى، توقع الكسب او الأرباح، وتحمل المخاطر.

قرار التحكيم او أي قرار أو حكم صادر فيما يتعلق باستثمار لن يعتبر كاستثمار لأغراض هذه الاتفاقية.

2. يعني المصطلح "مستثمر من طرف متعاقد":

أ) أي شخص طبيعي من مواطني ذلك الطرف المتعاقد وفقا لتشريعاته؛

ب) أي شخص اعتباري مؤسس او منظم وفقا لتشريعات ذلك الطرف المتعاقد والذي يقوم بعمليات تجارية ملموسة في إقليم دولة ذلك الطرف المتعاقد.

3. يعني المصطلح "اقليم":

1- فيما يتعلق بدولة الامارات العربية المتحدة، اقليم دولة الامارات العربية المتحدة بما فيه مياهها الاقليمية والمجال الجوي فوقها والمناطق البحرية الاخرى بما فيه المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الذي تمارس عليه دولة الامارات العربية المتحدة حقوقا سيادية وقضائية فيما يتعلق باي نشاط على المياه، قاع البحر، باطن الارض وذي صلة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية بحكم قانونها والقانون الدولي؛

2- فيما يتعلق بجمهورية غينيا بيساو، إقليم جمهورية غينيا بيساو الواقع في قارة افريقيا، بما في ذلك المياه الداخلية والبحر الإقليمي وأيضا أي مجال والذي وفق تشريعات غينيا والقانون الدولي، تمارس جمهورية غينيا بيساو عليه الولاية القضائية والحقوق السيادية.

المادة 2

تعزيز الاستثمارات

يقوم كل طرف متعاقد، وفق سياسته العامة في مجال الاستثمار الأجنبي، بتشجيع استثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر على اقليمه ويسمح بهذه الاستثمارات وفقا لقوانينه وتشريعاته.

المادة 3

تشجيع وحماية الاستثمارات

1- يقوم كل طرف متعاقد بمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر على إقليم الطرف المذكور اولاً معاملة منصفة وعادلة وحماية وامن كاملة وفق القانون الدولي العرفي.

2- لمزيد من اليقين، يخل الطرف المتعاقد بالالتزام بتوفير معاملة عادلة ومنصفة المنصوص عليها في الفقرة 1 فقط إذا اعتمد تدابير أو سلسلة من التدابير التي تشكل:

أ) الحرمان من العدالة في الإجراءات القضائية الجنائية أو المدنية أو الإدارية؛

ب) سلوك تعسفي بشكل واضح؛

ج) مضايقة، اكراه، قسر او سلوك مماثل بسوء نية.

3- لا يقوم أي من الطرفين المتعاقدين باي طريق عن طريق اتخاذ إجراءات غير منطقية أو تمييزية بإعاقة ادارة، صيانة، استخدام، التمتع أو التصرف في الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر.

4- على كل طرف متعاقد مراقبة أي التزام التزم به فيما يتعلق باستثمارات المستثمرين من طرف متعاقد.

5- ان تحديد انه قد تم الاخلال بحكم اخر من هذه الاتفاقية او لاتفاقية دولية منفصلة لا يثبت لوحده انه قد تم الاخلال بهذه المادة.

المادة 4

معاملة الدولة الاولى بالرعاية

1- يقوم كل طرف متعاقد بمنح استثمارات الطرف المتعاقد الاخر واستثماراتهم معاملة لا تقل افضلية عن تلك التي يمنحها، في ظروف مماثلة، الى مستثمرين من أي دولة ثالثة واستثماراتهم، فيما يتعلق بإدارة، عمل، تشغيل والتخلص من الاستثمارات.

2- لا تفسر احكام هذه الاتفاقية على انها تلزم طرف متعاقد على ان يمد الى المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر منافع أي معاملة، افضلية أو امتياز ناتج عن:

أ- العضوية في اتفاقية تكامل اقتصادي إقليمي او منظمة أو اتحاد جمركي قائم او مستقبلاً، الذي يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرف او قد يصبح طرف فيها؛ أو

ب- أي اتفاقية دولية او ترتيب يتعلق كلياً او رئيسياً بالضرائب أو أي تشريع محلي يتعلق كلياً او رئيسياً بالضرائب.

3- لا تسري احكام هذه المادة على المشتريات الحكومية، الدعم الحكومي، والقروض، الضمانات، التامين الممنوح الى الشركات المحلية.

المادة 5

المعاملة الوطنية

1. مع الخضوع لقوانينه وتشريعاته، يقوم كل طرف متعاقد بمنح المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر ولاستثماراتهم معاملة لا تقل افضلية عن المعاملة التي يمنحها في ظروف مماثلة الى مستثمريه واستثماراتهم، فقط فيما يتعلق، بالإدارة، تسيير، تشغيل والتصرف في الاستثمارات.
2. لا تسري احكام هذه المادة على المشتريات الحكومية، الدعم والقروض، الضمانات، التامين الممنوح الى الشركات المحلية.

المادة 6

المصادرة

1. لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين تأميم او مصادرة استثمار لمستثمر (المشار اليه هنا "المصادرة") من الطرف المتعاقد الاخر سواء بشكل مباشر او غير مباشر عن طريق تدابير لها إثر مماثل للمصادرة او التأميم، فيما عدا:
   أ) لأغراض عامة؛
   ب) على أساس غير تمييزي؛
   ج) دفع تعويض مناسب وفاعل؛ و
   د) وفقا للإجراءات القانونية.
2. يكون التعويض مساوياً للقيمة السوقية للاستثمار المصادر مباشرة قبل اعتماد إجراءات المصادرة او المعرفة العامة بالمصادرة الوشيكة، ايهما يحدث اولاً (المشار اليها فيما يلي بـ"تاريخ التقييم"). لغرض التوضيح، يطبق تاريخ التقييم لتقييم

التعويض الذي يجب ان يدفع بغض النظر عما اذا تم الوفاء بالمتطلبات المحددة في الفقرة 1 من هذه المادة.

3. تحتسب القيمة السوقية العادلة بعملة حرة قابلة للتحويل، وفق سعر الصرف السائد بتاريخ التقييم. يشمل التعويض الفائدة بمعدل تجاري ثابت وفق معايير السوق لتلك العملة، من تاريخ المصادرة حتى تاريخ الدفع. يدفع التعويض بدون أي تأخير غير مبرر، يكون قابل للتحقيق والتحويل بحرية. إذا لم يكن من الممكن التأكد من القيمة السوقية العادلة فان التعويض يحدد بطريقة عادلة تأخذ في الحسبان جميع العوامل والظروف ذات الصلة، مثل راس المال المستثمر، طبيعة ومدة الاستثمار، الاحلال، القيمة الدفترية والشهرة.

4. بدون الاخلال بالية حل النزاعات المؤسسة في المادة 16 الفقرة 3، فان قانونية الاجراء ومبلغ التعويض يجوز الاعتراض عليه امام السلطات القضائية للطرف المتعاقد الذي يقوم باعتمادها. للمستثمر المتأثر بالإجراء الذي يقوم به طرف متعاقد حق المراجعة الفورية أو الاعتراض في قضيته امام محكمة عدلية او هيئة مستقلة محايدة أخرى لذلك الطرف المتعاقد.

5. بالرغم من أحكام هذه المادة، لن تتعرض الأصول السيادية والصناديق السيادية للتأميم، الاستحواذ، الحجز او التجميد، أو تجميدها قبل طرف متعاقد ولا ان يخضع لأي من هذه التدابير مباشرة أو غير مباشر بطلب من طرف ثالث.

المادة 7

التعويض عن الخسائر

1- عندما تتعرض استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين للخسائر بسبب الحرب أو نزاع مسلح أخر، ثورة، اضطرابات مدنية، حالة طوارئ وطنية، ثورة، شغب أو أحداث مشابهة في إقليم الطرف المتعاقد الأخر فإنها تمنح فيما يتعلق بالاسترداد، التعويض أو التعويضات الأخرى، معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة التي يمنحها إلى مستثمريه أو لمستثمرين من أي طرف ثالث، أيها أكثر رعاية.

2- دون المساس بأحكام الفقرة 1 من هذه المادة، فان مستثمر من احدى الدولتين المتعاقدتين والذي في أي من المواقف المشار اليها في تلك الفقرة يتعرض الى خسارة في اقليم الدولة المتعاقدة الاخر نتيجة لـ:

أ- الاستحواذ على استثماراته او جزء منها من قبل قوات هذا الاخير او سلطاته؛

ب- تدمير استثماراته او جزء منها من قبل قوات هذا الاخير او سلطاته، والذي لم يقتضيه الموقف،

يمنح استرداد او تعويض.

المادة 8

التحويلات

1. يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بجميع التحويلات المتعلقة باستثمار ان تتم بحرية وبدون تأخير الى وخارج اقليمها. تشمل هذه التحويلات:

أ) راس المال الاولي والمبالغ الإضافية للمحافظة على او زيادة استثمار؛

ب) العائدات؛

ج) العوائد من بيع جميع او أي جزء من الاستثمار او من التصفية الكلية او الجزئية للاستثمار؛

د) المدفوعات بموجب عقد، وتشمل اتفاقية قرض؛

هـ) دخل الافراد العاملين من الخارج فيما يتعلق باستثمار في اقليمه؛ و

و) المدفوعات بموجب المادتين 6 و7 من هذه الاتفاقية.

2. يسمح كل طرف من الطرفين المتعاقدين بالتحويلات ذات العلاقة باستثمار بعملة قابلة للتحويل بحرية في بسعر سوق الصرف السائد في تاريخ التحويل.

3. بالرغم من احكام الفقرتين 1، 2 من هذه المادة يجوز لطرف متعاقد منع او تأخير او تعليق تحويل عن طريق التطبيق العادل، غير التمييزي وحسن النية لقوانينه ذات الصلة بـ:

(أ) إجراءات الإفلاس، إعادة هيكلة الشركة او الاعسار؛

(ب) ضمان الامتثال للأوامر أو الأحكام في الإجراءات القضائية أو الإدارية.

(ج)الامتثال للالتزامات الضريبية.

المادة 9

الحرمان من المنافع

1. لن تتوفر منافع هذه الاتفاقية الى مستثمر من طرف متعاقد، إذا كان الغرض الرئيسي خلف الحصول على جنسية ذلك الطرف المتعاقد هو الحصول على منافع بموجب هذه الاتفاقية والتي لن تتوفر للمستثمر خلاف ذلك.

2. يجوز لطرف متعاقد ان يحرم من منافع هذه الاتفاقية:

أ) الى مستثمر من الطرف المتعاقد الاخر الذي يكون شخص اعتباري لمثل هذا الطرف المتعاقد الاخر والى استثمارات ذلك المستثمر إذا امتلك او تحكم بالشخص الاعتباري اشخاص من طرف غير متعاقد ولم يكن الطرف القائم بالحرمان يقيم علاقات دبلوماسية مع الطرف غير المتعاقد.

ب) لمستثمر الذي هو شخص اعتباري من الطرف المتعاقد الآخر والى استثمارات ذلك المستثمر إذا كان مستثمر من طرف غير متعاقد يمتلك او يتحكم في الشخص الاعتباري او ان لم يكن للشخص الاعتباري أنشطة تجارية حقيقية في اقليم الطرف المتعاقد الاخر.

المادة 10

حظر متطلبات الأداء

1. لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين فرض او إلزام مستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر أي متطلبات أداء فيما يتعلق بإدارة، تسيير او تشغيل استثماراتهم في إقليم ذلك الطرف المتعاقد.
2. لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين فرض او إلزام المتطلبات التالية، أو فرض الالتزام أو التعهد، فيما يتعلق بإدارة، تسيير او تشغيل استثمار لمستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر في اقليمه:

أ) لتصدير مستوى معين أو نسبة مئوية من البضائع؛

ب) لتحقيق مستوى معين أو نسبة مئوية من المحتوى المحلي؛

ج) لشراء أو استخدام أو إعطاء تفضيل لسلعة أنتجت في اقليمه، أو شراء سلعة أو خدمة من أي شخص في اقليمه؛

د) ربط حجم أو قيمة الواردات إلى حجم أو قيمة الصادرات أو مبلغ لتدفقات العملات الأجنبية المرتبطة بهذا الاستثمار.

المادة 11

حق التنظيم

1. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره على انه يمنع طرف متعاقد من اعتماد، الحفاظ أو تنفيذ أي تدابير التي غير ذلك تتوافق مع هذه الاتفاقية والتي تعتبرها مناسبة لـ:

أ) ضمان الامتثال للقوانين واللوائح للطرف المتعاقد التي لا تتعارض مع هذه الاتفاقية؛

ب) حماية البيئة أو الإنسان، أو الحياة النباتية أو الصحة؛

ج) تنظيم حفظ الموارد الطبيعية الناضبة الحية أو غير الحية؛ أو

د) ضمان الحفاظ على أو استعادة السلم أو الأمن القومي، أو حماية مصالحه الأمنية الأساسية.

2. أن اعتماد أو إنفاذ هذه التدابير يخضع لشرط ألا تطبق بطريقة تعسفية أو غير مبررة أو لا تشكل تقييد خفي على الاستثمارات من الطرف المتعاقد الآخر.

المادة 12

تسوية النزاعات الاستثمارية بين المستثمر والطرف المتعاقد الاخر

1. تسري هذه المادة على النزاعات القانونية بين مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين والطرف المتعاقد الاخر الناتجة عن استثمار للمذكور اولاً في إقليم دولة الطرف المتعاقد الأخير. يتعلق مثل هذا النزاع بالإخلال المزعوم بالتزام للطرف المتعاقد

بموجب هذه الاتفاقية والذي تسبب بخسائر او اضرار الى المستثمر من الطرف المتعاقد الاخر.

2. لبدأ المشاورات، على المستثمر ان يسلم الى الطرف المتعاقد اخطار كتابي. على الاخطار ان يحدد تفاصيل النزاع مثل:

أ) اسم وعنوان المستثمر المتنازع؛

ب) احكام هذه الاتفاقية المزعوم انه تم الاخلال بها؛ و

ج) الأسس الواقعية والقانونية للادعاء.

3. إذا لم يكن من الممكن حل النزاع وديا خلال ستة أشهر من تاريخ استلام الاخطار الكتابي، يتم إحالة الطلب بناء على طلب المستثمر للتسوية كما يلي:

أ) من قبل محكمة مختصة للطرف المتعاقد الذي يقوم على اقليمه الاستثمار؛ أو

ب) التحكيم من قبل المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية (ICSID)، المنشأ بموجب اتفاقية تسوية النزاعات الاستثمارية بين الدول ومواطني الدول الأخرى، المفتوحة للتوقيع بواشنطن بتاريخ 18 مارس 1965 بشرط ان يكون كلا الطرفين المتعاقدين طرفاً في الاتفاقية المذكورة؛ أو

ج) المرافق الإضافية لمركز تسوية النزاعات الاستثمارية، إذا ما كان فقط أحد الطرفين المتعاقدين من الموقعين على اتفاقية واشنطن؛ أو

د) التحكيم امام محكمة تتألف من ثلاث محكمين وفقا لقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون الجاري الدولي (UNCITRAL) كما عدلت في عام 2010. في حالة التحكيم، يوافق وبشكل مسبق كل من الطرفين المتعاقدين، بهذه الاتفاقية اتفاق

لا رجعة فيه على أن يقدم أي نزاع مماثل الى محكمة تشكل وفقا للقواعد المذكورة.

4. يكون الحكم نهائي وملزم. يؤكد كل من الطرفين المتعاقدين على الاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم وفقاً لقوانينه وتشريعاته وقواعد ومبادئ القانون الدولي.
5. النزاعات التي تنشأ من أي عقد مبرم بين المستثمر وكيان معين لطرف متعاقد او حكومته المحلية بشأن استثمار هؤلاء المستثمرين يتم تسويته وفقا لإجراءات تسوية النزاعات المنصوص عليها فيه.
6. في حالة تقديم نزاع استثماري للحل بموجب أحد المحافل المنصوص عليها في الفقرة 3 من هذه المادة، فان نفس النزاع الاستثماري لن يقدم للحل بموجب أي محافل أخرى متوفرة كما هو منصوص في الفقرة 3 من هذه المادة.
7. لا يجوز تقديم نزاع للحل عن طريق التحكيم بموجب الفقرة 3 من هذه المادة إذا ما نقضت أكثر من خمس سنوات من التاريخ الذي تحصل فيه المستثمر اولاً او كان يجب ان يتحصل فيه على المعرفة بالإخلال المزعوم والضرر أو الخسارة التي تكبدها المذكور اخراً.

المادة 13

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

1. أي نزاع بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية يجب، وبأقصى حد ممكن، ان يتم تسويته عن طريق التشاور و/أو القنوات الدبلوماسية الاخرى.

2. إذا لم يستطع الطرفين المتعاقدين التوصل الى اتفاق خلال ست (6) أشهر تالية للتاريخ الذي طلبت فيه المشاورات و/أو القنوات الدبلوماسية الأخرى من قبل أي من الطرفين المتعاقدين، فان النزاع بناء على طلب الطرف المتعاقد، يقدم الى محكمة تحكيم. في غياب اتفاق بين الطرفين المتعاقدين على عكس ذلك، تعقد الإجراءات التحكيمية وفقا للقواعد الاختيارية للمحكمة الدائمة للتحكيم لتحكيم النزاعات بين دولتين، فيما عدا ما هو معدل من قبل الطرفين المتعاقدين أو هذه الاتفاقية.
3. الا إذا ما اتفق الطرفين المتعاقدين على غير ذلك، يتم تسوية النزاع عن طريق محكمة تحكيم تتألف من ثلاث محكمين. يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم خلال فترة شهرين اثنين من تاريخ تلقي أي من الطرفين المتعاقدين من الطرف المتعاقد الاخر طلب تحكيم. يقوم المحكمان المختاران سوية وفي خلال فترة شهرين اثنين إضافية، باختيار محكم ثالث من مواطني دولة ثالثة. متى ما تمت الموافقة على المحكم الثالث من قبل الطرفين المتعاقدين، فانه يعين كرئيس للمحكمة.
4. إذا لم يتم اختيار أي عضو في محكمة التحكيم خلال الفترات الزمنية المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة، فانه بناء على دعوة أي من الطرفين المتعاقدين يقوم الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم، بناء على تقديره، بتعيين المحكم او المحكمين الذين لم يتم تعيينهم بعد.
5. تعقد إجراءات التحكيم في لاهاي، هولندا.
6. تصدر محكمة التحكيم قراراها بأغلبية الأصوات. ويكون القرار نهائي وملزم على كلا الطرفين المتعاقدين.

7. تتحمل النفقات المتكبدة للمحكمين، والتكاليف الأخرى الخاصة بالإجراءات، بنفس القدر من الطرفين. التحكيم، ومع ذلك، يجوز لمحكمة التحكيم في تقديرها، ان تقرر أن نسبة أعلى من التكاليف تدفع من قبل أحد الطرفين المتعاقدين.

المادة 14

تطبيق الاتفاقية

تسري هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي يتم القيام بها في إقليم دولة أحد الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانينه وتشريعاته من قبل مستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر قبل او بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، ولكن لن تسري على أي نزاع تمت تسويته قبل دخولها حيز النفاذ.

المادة 15

التعديلات

كما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين المتعاقدين فان يجوز اجراء تعديلات واضافات الى هذه الاتفاقية، والتي ستبرم بشكل وثيقة منفصلة وتدخل حيز النفاذ وفقا للفقرة 1 من المادة 16 من هذه الاتفاقية. تشكل هذه الوثيقة المنفصلة جزء مكمل لهذه الاتفاقية.

المادة 16

الدخول حيز النفاذ، المدة والانهاء

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوما من تاريخ تبادل اخر اخطار كتابي، عن طريق القنوات الدبلوماسية، باكتمال الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ في الطرفين المتعاقدين.

2. تظل هذه الاتفاقية سارية النفاذ لفترة عشر (10) سنوات وتظل سارية النفاذ بعد ذلك مالم يتم انهائها وفقا للفقرة 3 من المادة.
3. يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين انهاء هذه الاتفاقية بنهاية فترة العشر سنوات الاولية او في اي وقت بعد ذلك بإرسال الى الطرف المتعاقد الاخر اخطار مسبق مدته سنة واحدة عن طريق القنوات الدبلوماسية.
4. فيما يتعلق بالاستثمارات التي تم القيام قبل تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية، فان أحكام المواد 1 الى 13 تظل سارية لمدة 10 عشر سنوات بعد هذا التاريخ.

وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول بالتوقيع على هذه الاتفاقية حررت من نسختين في مدينة أبوظبي بتاريخ 2019/08/07 باللغتين العربية والانجليزية، ويكون لكلا النصين حجية متساوية. وفي حالة الاختلاف في تفسير احكام هذه الاتفاقية يسود النص الانجليزي.

عن حكومة	عن حكومة
دولة الامارات العربية ا لمتحدة	جمهورية غينيا بيساو

AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
AND

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF GUINEA-BISSAU

FOR

THE PROMOTION AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the United Arab Emirates and the Government of The Republic of Guinea-Bissau (hereinafter referred to as the "Contracting Parties");

Desiring to promote greater economic co-operation between them with respect to investments made by investors of one Contracting Party in the territory of the state of the other Contracting Party;

Recognizing that the promotion and reciprocal protection of such investments will be conducive to the stimulation of business initiatives and to the increase of prosperity in both Contracting Parties;

Agreeing that a stable framework for investment will maximize effective utilization of economic resources and improving living standards in both Contracting Parties;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1
Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term "investment" means every kind of asset which is owned directly or indirectly and invested by investors of one Contracting Party on the territory of the state of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations , including in particular:
   a. movable and immovable property as well as any other rights, such as mortgages, pledges, usufructs and similar rights;
   b. a company, shares ,stocks, debentures and other forms of participation in a company;

c. debentures, bonds, loans and other forms of debt;
d. claims to money or any other assets or performance having an economic value ;
e. intellectual and industrial property rights, such as copyrights, trademarks, patents, technical processes, know-how and goodwill, which are related to the investment, and
f. rights conferred by law or contract such as concessions, licenses, authorization or permits. Natural resources shall not be covered by this Agreement in the case of the United Arab Emirates.

Claims to money involving the kind of interest set out in (a) to (f) above shall not include:

i. commercial contracts for the sale of goods or services by a national or a company of a Contracting Party to a national or a company in the territory of the other Contracting Party; or
ii. the extension of credit in connection with commercial transaction such as trade financing.

In order to qualify as an investment for the purposes of the this Agreement, an asset must have the characteristics of an investment, including such characteristics as the commitment of capital or other resources, the expectations of gain or profit, and the assumption of risk.

The arbitration award or any order or judgment rendered with regard to the investment shall not be considered as investment for the purposes of this Agreement.

2. The term "investor" of a Contracting Party shall mean:
   a) Any natural person who is a national of that Contracting party in accordance with its legislation;
   b) Any legal person constituted or organized in accordance with the legislation of that Contracting Party and engaged in substantive business operations in the territory of the state of that Contracting Party.

3. The term "territory" shall mean:

   a. In respect of the United Arab Emirates: the territory of the United Arab Emirates, its territorial sea, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises in accordance with international law and the law of United Arab Emirates sovereign rights; including the Exclusive Economic Zone and the mainland and islands under its jurisdiction in respect of any activity carried on in its water, seabed and subsoil in connection with the exploration for or the exploitation of the natural resources by virtue of its law and international law.

   b. The term " Guinea-Bissau" means the territory of the Republic of Guinea-Bissau situated on the African continent , including internal waters and

territorial sea and, as well , any other space where , in accordance with Guinean legislation and international law , the Republic of Guinea-Bissau has sovereign rights or jurisdiction.

ARTICLE 2
Promotion of investments

Each Contracting Party shall, subject to its general policy in the field of foreign investment, promote in its state territory investments by investors of the other Contracting Party and shall admit such investments in accordance with its laws and regulations.

ARTICLE 3
Protection and treatment of investments

1. Each Contracting Party shall accord to the investments made by investors of the other Contracting Party in the territory of the state of the former fair and equitable treatment and full protection and security in accordance with customary international law.
2. For greater certainty a Contracting Party breaches the obligation to provide fair and equitable treatment set out in paragraph **Error! Reference source not found.** only if it adopts measures or series of measures that constitute:

   a) denial of justice, including a fundamental breach of due process, in criminal, civil or administrative proceedings;

   b) manifestly arbitrary conduct;

   c) harassment, coercion, duress or similar bad-faith conduct;

3. Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments made by investors of the other Contracting Party.

4. Each Contracting party shall observe any obligation which it has assumed with respect to the investment of the investor of a Contracting Party

5. A determination that there has been a breach of another provision of this Agreement or of a separate international agreement does not establish that there has been a breach of this Article.

ARTICLE 4
Most Favored Nation Treatment

1. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting party and to their investments treatment no less favorable than that it accords, in like circumstances to investors of any third state and their investments, in relation to the management, conduct, operation and disposal of investments.
2. The provisions of this Agreement shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:
   a) Membership of any existing or future regional economic integration agreement or organization or customs union of which one of the Contracting parties is or may become a Party; or
   b) Any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation.

3. Provisions of this Article shall not apply to government procurement, subsidies, and loans, guarantees, insurance accorded to domestic companies.

ARTICLE 5
National Treatment

1. Subject to its laws and regulations each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting party and to their investments treatment no less favourable that the treatment it accords in like circumstances to its own investors and their investments, only in relation to the management, conduct, operation and disposal of investments.
4. Provisions of this Article shall not apply to government procurement, subsidies, and loans, guarantees, insurance accorded to domestic companies.

ARTICLE 6
Expropriation

1. Neither Contracting Party shall expropriate, nationalize or take measures having equivalent effect (hereinafter referred to as "expropriation") against investments of investors of the other Contracting party, except where such expropriation is carried out:
   a) for public purposes;
   b) on a non-discriminatory basis;
   c) with the payment of prompt, adequate and effective compensation; and
   d) In accordance with due process of law.

2. The compensation shall amount to the market value of the investment immediately before the expropriatory measures were adopted or immediately before the imminent measures were of public knowledge, whichever is earlier, (hereinafter the "date of value"). For the sake of clarity, the date of value shall be applied to assess the compensation to be paid regardless of whether the criteria specified in paragraph 1 of this Article have been met.

3. The fair market value will be calculated in a freely convertible currency, per the exchange rate on the date of the value. The compensation shall include interests at a commercially fixed rate in accordance with the market criteria for that currency, accrued from the date of expropriation until the date of payment. The compensation shall be paid without unjustified delay, be fully realizable and freely transferable. Where the fair market value cannot be ascertained, the compensation shall be determined in equitable manner taking into account all relevant factors and circumstances, such as the capital invested, the nature and duration of the investment, replacement, book value and goodwill.

4. Without prejudice of the Dispute Settlement Mechanism established in Article 16 paragraph 3, the legality of the measure and the amount of the compensation may be challenged before the judicial authorities of the Contracting Party adopting it. An investor affected by the action undertaken by a Contracting Party shall have the right for prompt review or challenge of its case before a court of law or other independent impartial forum of that Contracting Party.

5. Notwithstanding the provisions of this Article, sovereign assets and sovereign wealth funds shall not be subject to nationalization, exploration, sequestration, blocking or freezing by a Contracting Party nor shall be subject to any of these measures directly or indirectly by a request of a third party.

ARTICLE 7
Compensation for losses

1. Investors of either Contracting party who surfed losses of their investments in the territory of the state of the other Contracting Party due to war or other armed conflict, civil disturbances, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot shall be accorded with respect to restitution, indemnification, compensation or other settlement, treatment no less favorable than that accorded to its own investors or to investors of any third state, whichever is more favorable.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of a Contracting Party who in any of the events referred to in that paragraph suffer a loss in the territory of the state of the other Contracting Party resulting from:

a) requisitioning of its investment or part thereof by the latter's force's or authorities, or

b) destruction of its investment or part thereof by the latter's forces or authorities, which was not required by the necessity of the situation, shall be accorded restitution or compensation.

ARTICLE 8
Transfers

1. Each Contracting Party shall ensure free transfer of payments relating to a investment into and out of the territory of its state without delay. Such transfers include:
   a. initial capital and additional amounts for the maintenance or increase of a investment;
   b. returns;
   c. proceeds from the sale of all or any part of the investment or from partial or complete liquidation of the investment;
   d. payments made under a contract, including a loan agreement;
   e. earnings of personnel engaged from abroad in connection to an investment in its territory; and
   f. payments made pursuant to Articles 6 and 7 of this Agreement;

2. Each Contracting Party shall permit transfers relating to an investment to be made in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing on the date of transfer.

3. Notwithstanding the provisions of this Article, a Contracting Party may temporarily prevent a transfer through the equitable, non-discriminatory and good faith application of its laws relating to:

(a) bankruptcy proceedings, company restructuring or insolvency;

(b) compliance with judicial, arbitral or confirmed administrative verdicts and awards; or

(c) compliance with tax obligations.

ARTICLE 9
Denial of Benefits

1. Benefits of this Agreement shall not be available to an Investor of a Contracting Party, if the main purpose behind the acquisition of the nationality of that Contracting Party was to obtain benefits under this Agreement that would not otherwise be available to such Investor.

2. A Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to:

(a) an Investor of the other Contracting Party that is a juridical person of such Contracting Party and to an investment of such investor if the juridical person is owned or controlled by investors of a third party and the Denying Contracting Party does not maintain diplomatic relations with the third party;

(b) an Investor of the other Contracting Party that is a juridical person of such other Contracting Party and to investments of that investor, if an investor of a non – Contracting Party owns or controls the juridical person or the juridical person has no substantial business activities in the territory of the other Contracting Party.

Article 10

Prohibition of Performance Requirements

1. A Contracting Party may not impose or enforce on Investors of the other Contracting Party any performance requirement in connection with the management, conduct or operation of their Investments in the Territory of that Contracting Party.
2. A Party may not impose or enforce the following requirements, or enforce a commitment or undertaking, in connection with the establishment, acquisition, expansion, management, conduct or operation of a covered investment or any other investment in its territory:
    a) to export a given level or percentage of a good or service;
    b) to achieve a given level or percentage of domestic content;
    c) to purchase, use or accord a preference to a good produced or service provided in its territory, or to purchase a good or service from a person in its territory;
    d) to relate the volume or value of imports to the volume or value of exports or to the amount of foreign exchange inflows associated with that investment;

ARTICLE 11
Right to Regulate

1. Nothing in this Agreement shall be construed to prevent a Contracting Party from adopting, maintaining or enforcing any measures otherwise consistent with this Agreement that it considers appropriate to:
   a) Secure compliance with laws and regulations of the Contracting Party that are not inconsistent with this Agreement;
   b) Protect environment or human, or plant life or health;
   c) Regulate the conservation of living or non-living exhaustible natural resources; or
   d) Ensure the maintenance or restoration of international peace or security, or the protection of its own essential security interests.

2. The adoption, maintenance or enforcement of such measures is subject to the requirement that they are not applied in an arbitrary or unjustifiable manner or do not constitute a disguised restriction on investments of the other Contracting Party.

ARTICLE 12
Settlements of Investment Disputes between the investor and the other Contracting Party

1. This Article applies to legal disputes between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party arising out of the investment of the former in the territory of the state of the latter Contracting Party. Such dispute shall concern an alleged breach of an obligation of the Contracting Party under this Agreement which caused loss or damages to the investor of the other Contracting party.

2. To start consultations, the investor shall deliver to the Contracting Party a written notice. The notice shall specify details of the dispute such as:

   a. the name and address of the disputing investor;

   b. the provisions of this Agreement alleged to have been breached; and

   c. the factual and legal basis for the claim.

3. If the dispute cannot be settled amicably within six months from the date of receipt of the written notice, the dispute shall upon the request of the investor be settled as follows:

   a. by a competent court of the Contracting Party in whose territory the investment is made; or

b. by arbitration by the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), established by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington on 18th March 1965 provided both Contracting Parties are party to the said Convention; or

c. by the Additional Facility of ICSID, if only one of the Contracting Parties is a signatory to the Washington Convention; or

d. by arbitration before the tribunal of three arbitrators in accordance with the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), as amended in 2010. In case of arbitration, each Contracting Party, by this Agreement irrevocably consents in advance to submit any such dispute to the tribunal constituted in accordance with the said rules.

4. The award shall be final and binding. Each Contracting Party shall ensure the recognition and enforcement of the arbitral award in accordance with its laws and regulations and norms and principles of international law.

5. Disputes arising out of any other agreement concluded between the investor and any designated entity of a Contracting Party or its local government concerning the investment of those investors shall be settled according to the dispute settlement procedure stipulated therein.

6. In case of initiation of dispute settlement proceedings under any of the forums provided for in paragraph 3 of this Article, the selected forum shall be final.

7. No investment dispute may be submitted for resolution by arbitration under paragraph 3 of this Article if more than five years have elapsed from the date on which the investor first acquired or should have acquired knowledge of the alleged breach and loss or damage that the latter has allegedly incurred.

ARTICLE 13

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled through consultations and/or other diplomatic channels.
2. If the Contracting Parties cannot reach an agreement within six (6) months following the date on which the consultations were requested and/or other diplomatic channels were initiated by either Contracting Party, the dispute shall, upon the request of the Contracting Party, be submitted to an arbitral tribunal. In the absence of an agreement by the Contracting Parties to the contrary, arbitration proceedings shall be conducted in accordance with the Permanent Court of Arbitration Optional Rules for Arbitrating Disputes between Two States, except as modified by the Contracting Parties or this Agreement.
3. Unless the Parties otherwise agree, the dispute shall be resolved by three member arbitration tribunal. Each Contracting Party shall appoint one arbitrator within two months from the date on which either Contracting Party receives from the other Contracting Party a request for arbitration. The two arbitrators thus selected shall together within a further two months period, select a third arbitrator who is a national of a third State. The third arbitrator once approved by the two Contracting Parties, shall act as Chairman of the arbitral tribunal.
4. If any member of the arbitral tribunal is not selected within the time frames defined in paragraph 3 of this Article, Secretary-General of the Permanent Court of Arbitration, upon the request of either Contracting Party, shall appoint, in his or her discretion, the arbitrator or arbitrators not yet appointed.
5. The place of the arbitration proceedings shall be The Hague, the Netherlands.
6. The arbitral tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. The decisions shall be final and binding upon each Contracting Party.
7. Expenses incurred by the arbitrators, and other costs of the proceedings, shall be borne equally by the Parties. The arbitral tribunal may, however, in its discretion, decide that a higher proportion of costs shall be paid by one of the two Contracting Parties.

ARTICLE 14

Application of the Agreement

This Agreement shall apply to investments made in the territory of the state of one Contracting Party in accordance with its laws and regulations by investors of the other Contracting Party before or after the entry into force of the Agreement, but shall not apply to any dispute that has been settled before its entry into force.

ARTICLE 15
Amendments

As agreed between the Contracting Parties the amendments and additions may be made to this Agreement, which shall be concluded in the form of a separate document and shall enter into force according to the paragraph 1 of Article 15 of this Agreement. This separate document shall constitute an integral part of this Agreement.

ARTICLE 16
Entry into Force, Duration and Termination

1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth day following the date of receipt of the last written notification, through diplomatic channels, on the completion of all internal legal procedures necessary for the entry into force of this Agreement for the Contracting Parties.
2. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years and shall continue to be in force thereafter unless terminated in accordance with paragraph 3 of this Article.
3. Either Contracting Party may terminate this Agreement at the end of the initial ten-year period or at any time thereafter by sending to the other Contracting Party 1 year prior written notice through the diplomatic channels.
4. With respect to investments made prior to date of termination of this Agreement, the provisions of Article 1 through 13 shall remain in force for a further period of ten (10) years following such date.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized to that effect, have signed this Agreement.

DONE at AbuDhabi as of 7th, AUG, 2019 in duplicate each in the Arabic, and English languages. All texts are equally authentic. In case of divergence in interpretations of provisions of this Agreement by the Contracting Parties, the English text shall prevail.

ON BEHALF OF THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

ON BEHALF OF THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF GUINEA-BISSAU